

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/39
21 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

جنيف، ٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها

من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

إن المذكرة المعنونة "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" (TD/B/EX/(24)L.1) التي أعاد مجلس التجارة والتنمية إقرارها في دورته التنفيذية السادسة والعشرين في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، تنص، من جملة أمور أخرى، على ما يلي: "اعتباراً من الدورة الثانية لكل لجنة، يُستخدم اليوم الخامس للدورة لاستعراض تنفيذ الدول الأعضاء والأمانة للنتائج التي أسفرت عنها الدورات السابقة فيما يتعلق بالسياسة العامة، بناء على الوثائق التي أعدتها الأمانة". ووفقاً لذلك، أعدت الأمانة هذا التقرير الذي يتضمن معلومات عن تنفيذ المقررات والاستنتاجات المتفق عليها والمعتمدة في الدورة الخامسة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، والمقدمة إلى الأونكتاد. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بأنشطة الأونكتاد في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في "تقرير أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لعام ٢٠٠١" المقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة.

١- وبالتوافق مع التوصيات التي تقدمت بها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في دورتها الخامسة، واصل الأونكتاد في إعداد التقارير وإجراء الدراسات التحليلية عن اتجاهات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود ونصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر واستجابات السياسة العامة في هذا المضمار. وقد تم ذلك خاصة في إطار تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١: النهوض بالروابط (بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٠، المخصص لمسألة عمليات الدمج والتملك)، والذي كان تحليل اتجاهات الدمج والتملك فيه جزءاً لا يتجزأ من الرصد الشامل للاتجاهات الأخيرة للاستثمار الأجنبي المباشر. وفضلاً عن ذلك، تولت الأمانة، بالنيابة عن حكومة جمهورية الصين الشعبية، تنظيم حلقة دراسية تعكس مدى تأثير الصين بعمليات الدمج والتملك عبر الحدود (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). وأصبح نحو ٢٥٠.٠٠٠ زائر يتردد شهرياً على موقع تقرير الاستثمار العالمي على الشبكة العالمية، الذي تأسس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. كما تم نقل نص الاستعراض العام لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٠ من الموقع ١١٥.٠٠٠ مرة، في حين نُقل الاستعراض العام لتقرير عام ٢٠٠١ أكثر من ٣٣.٠٠٠ مرة بعد نشره مباشرة.

٢- وأنجزت الأمانة عملاً ضخماً بشأن موضوع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة في مواجهة التدويل. وتناول تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١ في هذا الصدد جانباً مهماً بشكل خاص ألا وهو إنشاء الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والشركات الفرعية الأجنبية التابعة للشركات عبر الوطنية. وحلل التقرير مختلف المناهج التي اختارتها الشركات والحكومات لتشجيع تلك الروابط وحدد، انطلاقاً من ذلك التحليل، خيارات سياسية معينة ثم اقترح أن يضع الأونكتاد برنامجاً للروابط. وبالاستناد جزئياً إلى نتائج تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١، عُقد، في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد. وقام الخبراء، في إطار ذلك الاجتماع، بتبادل الآراء وتقديموا بتوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتصنيع والقدرة التنافسية في مجال التصدير وتنمية القدرة على التوريد والاستثمار الأجنبي المباشر؛ ودور استراتيجيات الشركات واعتبارات أخرى بشأن المستثمرين الأجانب والبيئة التجارية؛ وتحديد أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق الاستراتيجيات الإنمائية.

٣- و تعكف الأمانة، في إطار إعداد تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، على دراسة القدرة التنافسية في مجال التصدير بصفتها جانب من الجوانب المهمة جداً بالنسبة

لمدى ترابط الاستثمار الأجنبي المباشر وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة لمواجهة التدويل.

٤- وعملاً بالتوصيات التي تقدمت بها اللجنة في دورتها الخامسة، واصل الأونكتاد تحليله للجوانب المتصلة بنقل التكنولوجيا في الاتفاقات الدولية. وتركزت جهوده، بشكل خاص، في إطار اجتماع الخبراء، المنعقد في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والمعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التكنولوجيا والتدابير الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا بقصد بناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وأوضحت حصيلة الاجتماع أن عشرات الصكوك الدولية تضمنت أحكاماً تنص على تعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والنهوض بقدراتها في مجال التكنولوجيا، وتضمنت قائمة بأفضل الممارسات التي من شأنها الإسهام في توليد الظروف والفرص المواتية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وستشكل حصيلة ذلك الاجتماع أرضية ترسي عليها اعتبارات السياسات العامة في الدورة السادسة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك. كما رُفِع تقرير عن تلك الحصيلة إلى الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار التابع لمنظمة التجارة العالمية.

٥- وعلاوة على ذلك، أُنجزت الأمانة عملاً ضخماً بشأن الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا. وأصدرت توليفة للترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا^(١). وتحتوي هذه التوليفة على قائمة مختارة بالأحكام المستمدة من الصكوك الدولية في مجال نقل التكنولوجيا. واشتملت بالتالي على مقتطفات مناسبة من الصكوك الدولية على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والأقليمية والشائبة. وتتضمن كل فئة من الفئات صكوكاً ملزمة قانوناً وأخرى غير ملزمة. وأُرفقت بالتوليفة مشاريع وصكوك غير حكومية وحصيلة اجتماع خبراء الأونكتاد. وتتضمن التوليفة أيضاً استعراضاً عاماً يتناول مسألة نقل التكنولوجيا وتقدم تحليلاً للتحديات الرئيسية التي تواجه كلا من البلدان المتقدمة والنامية في هذا المجال. كما تعرض التوليفة السياق العام لنقل التكنولوجيا قبل تقديم تحليل للمسألة المهمة المتعلقة بتنفيذ الترتيبات الدولية.

(١) توليفة الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: صكوك مختارة. منشورات الأمم المتحدة، رقم

٦- وأقرت اللجنة، في دورتها الخامسة، جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وعليه، عقد الفريق دورته الثامنة عشرة في جنيف في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكان أهم بند تضمنه جدول أعمال الدورة يتعلق بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أجرى الفريق العامل محادثات مكثفة تناولت اقتراحات فريق استشاري مخصص لوضع مبادئ توجيهية واقعية بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ووافقت الدورة على المناهج الرئيسية والتمست من الفريق الاستشاري أن يدخل تحسينات إضافية على الاقتراحات المعروضة. ومن المتوخى أن تؤدي الحصيلة النهائية التي يتوصل إليها عمل الفريق بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الى توجيه صانعي القرارات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة والنامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الحقيقة، شدد عدد من صانعي القرارات على ضرورة إنهاء العمل دون أي تأخير إضافي نظراً الى حاجتهم الماسة لمثل ذلك التوجيه.

٧- وفضلاً عن ذلك، وبتوافق مع خطة عمل بانكوك والمقرر الذي اتخذته فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة في دورته السابعة عشرة، استعرض المشاركون أيضاً ممارسات الشركات في إدارة شؤونها والقواعد والمبادئ المتبعة على مستوى البلدان والشركات والأقاليم. واقترح الفريق العامل، في جلسته الختامية العامة، أن يخصص دورته التاسعة عشرة لمسألة المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنظيم والإدارة المؤسسية. ومباشرة بعد الدورة الثامنة عشرة - المنعقدة في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر - عقدت الأمانة حلقة تدارس عن إدارة الشركات دامت يومين. ونوقشت المسألة من منظور صانعي القرارات وواضعي القوانين ودوائر المستثمرين وأعضاء مجالس الإدارة وغيرهم، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسمحت حلقة التدارس للمشاركين بتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات ومناقشة الأفكار حتى يتسنى لفريق الخبراء العامل تعزيز جهوده في هذا الشأن.

٨- وخلال فترة إعداد التقرير، أسهمت الأمانة بفاعلية في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية الى بناء القدرات في مجال المحاسبة والمراجعة. وواصلت جهودها في نشر حصيلة فريق الخبراء العامل بشأن المحاسبة البيئية والمتطلبات من المؤهلات المهنية لتنظيم حلقات التدارس الوطنية والإقليمية و/أو المشاركة فيها. كما وضعت كل التقارير وغير ذلك من وثائق الفريق العامل المتعلقة بدوراته الثلاث الأخيرة في متناول جميع الأشخاص المعنيين عبر الموقع الخاص بها على الشبكة العالمية.